

لو نصف وسدس وخمسة عشر وسدس تقصير المسألة والناتج  
ان كان مع الاول اي الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان  
اعظم من لا يرد عليه فرضه من اقل بخارجة وقسم الباقي على روس  
من يرد عليه زوج وثلاث بنات فممن لم يستقر فان وافق  
وهي تستقيم عليهم فلا حاجة الى الضرب وان لم يستقر فان وافق  
روسهم اي دوسر من يرد عليهم زوج وست بنات ضرب وثم  
وهو هنا اثنا عشر فيخرج من لا يرد عليه وهو هنا اربعة تبلغ ثمانية  
فللزوج اثنا عشر والبنات ستة والابن يرد بان ضرب كل عدد درهما  
فخرج المزوج المزوج وحسنات المزوج هنا اربعة للزوج والزوج  
ثلاثة بنات من الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد  
ضرب في المزوج يكن خمسة في له والباقي ثلثة اضربها في المزوج تبلغ  
خمس عشرة لكل بنت ثلاثة والزوج اربع لو كان مع الثاني اي الخمسين فقط  
لا اكثر هنا حكم الاستقلال اذ لا ردمع اربع طوايف اصلا بالاستقلال وحصل  
هنا كثرنا تقصيرا فيما هو متساوي الخمسين والاولاد بالتالي لعنه لانه  
فنايله من لا يرد عليه فاقسم الباقي من يخرج من لا يرد عليه على  
مسئله من يرد عليه ان استقام كزوجته واربع جارات وسناعات  
لهم فخرج من لا يرد عليه اربعة للزوج واحد في ثلاثة لتستقيم على سهم  
الجات وسهي الاخوان لكن منكر على احد كل في زوج كسبي وان لم يستقر  
ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في يخرج من لا يرد عليه فالطبع للماصل  
بهدا الضرب يخرج فرض الزوجين كل زوج زوجات وتسع بنات وسدس  
جارات فخرج من لا يرد عليه مما فيه للزوجات الممن واحد في سبعة لتستقيم  
على مسئلة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان الزوجين ثلثان وسدس فاضرب  
الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فخرج فرض الخمسة فخرج سهمهم  
اي فرض من يرد عليه وبان ربع البنات وسهم الجارات باقى الاربعة  
الناقصة من يخرج فرض من لا يرد عليه يكن المسيات ثمانية وعشرون والجملة  
سبعة فاستقام فرض كل فرض لكن منكر على احد كل فرض فخرج بالاصول  
السبعة لا تخرج الجارات في المثل والاربع بنات والزوجين في المثل والزوجين  
فما شد وارجع ولولا خشية ان طال ولا وسعت الكلام بالاسم  
تورث ذوي الارحام فكل ضرب ليس يرد عليهم ولا عصبة فخرج  
ثالث ج ولا يورث مع ذي سهم ولا عصبة سوى الزوجين لعدم الوردية

وهي الزوجات الخمسة  
مسئلة من يرد عليه

فاخذ

فاخذ المتزوج جميع المالك بالفرجة ويخرج اقربهم الا ربع من يرد عليه  
فهم اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء الوارث ثم جزء غيره  
وج يرد جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن والبنات  
نحو اصله وهم الخالقات سدس والجدات الثلث والبنات الثلث  
وهم اولاد الاخوات لا يورث اولاد واولاد الاخوة والاخوات ادم وثلاث  
الاخوة لا يورث اولاد وان تزوجوا تقدم المديون خلافا لها ثم جزء غيره  
اوجد بنت وهم الاخوال والخالات والعمات والعمام لام وبنات العمات  
واولاد هؤلاء ثم عمات الاباء والعمات واخواتهم وخالاتهم وبنات الاباء  
لام واعمام العمات عليهم واراد هؤلاء وان يعين بالحق او بالسفوك  
ويقدم الاقرب في كل صنف واذ استواء في درجة واخذت لجهة قدم واراد  
الوارث فلما اختلفت فلقرابة الاب الثلثان والقرابة الام الثلثان وبعث  
الاستواء فان اختلفت صفوة الاصول في الزكوة او الابن ثلثة اعتبر اعلان  
الزوج انما قاموا اذا اختلفت الزوجات في المالك على اولاد بنات  
بنت بنت اعتبر مجرد في ذلك الاصول وتمت المالك على اولاد بنات  
بالزكوة والابن ثلثة وهو هنا المثلثي وهو ابن بنت وبنت بنت  
فخرجت بصفة الاصول فالبنات الثلثان في مسئلتنا فقس عليهم اقلنا واعطى  
كلهم الفرض نصيب اصله فيكون ثلثة بنت ابن الثلث نصيب ابنتها  
وانزلوا بنت الميت لا يرضى امه وتامة في الرجعية وتزوجها وخرج  
استقر العروق فقط لكن قول صحيح انه لا يورث عن ابنة وتزوجها وخرج  
وعليه الفتوى كما في مخرج الرجعية لخصتها في المثلثي ولقول صحيح في سبقت  
عمن ترك بنت شقيقة وابن بنت شقيقة كسبقت ابنتهم وتزوجوا  
عد العروق في الاصول في نصيب الشقيقة كسبقت ابنتهم فبقم المالك منهم اصناف  
ثم يعتم نصف الشقيقة بين اولادها اقلنا فصل في المخرج  
والحرق ويخرجهم ولا يورث بين العرق والحرق الا اذا علمت المورث  
فبوت المثنى فخرج كل جنيته اعطى كل باليقين ووقع المشكوك فيه حتى  
يشين او يخطى اشترى جميع فقلت واقره المالك فخرجت عن  
ضيق السرح معر بالجهاد لزموات احمه وامه بوريها ما هو يجعل كما تاما ما معا  
لحقن المتوارثين بينهما وما هو مخالفت المام فخذوا وقالوا ليعلم بنيتهم فاستقر  
مال كل سهم على ورثته الا اذا توارث بالثبات وانما يورث بالنسب  
والسبب كالمسالم ولو اجتمع له قرابان لوقفت في تخصيص حمل احد المثلثين  
فان يورث بالحاجب وان لم يجز لهما الاخر يورث بالقرابان عند ثباتهما